لا يستطيع الباحث القانوني أن يأتي بالنتائج والمقترحات الجديدة في موضوع المشكلة أو الظاهرة محل دراسته وبحثه ما لم يتبع إحدى المناهج البحثية المتعارفة في ميدان البحوث العلمية ومعنى المنهج العلمي هو : ((الطريق الذي يسلكه الباحث في الوصول إلى الحقيقة)) . وتتعدد المناهج أو الطرق التي يعول عليها الباحث حسب ميدان العلم الذي يخوضه الباحث والظاهرة التي يتناولها بالدراسة ، حيث يجد الباحث العديد من المناهج التي يصل بها إلى الحقيقة ، وأهم هذه المناهج المستخدمة في مجال الدراسات القانونية هي :-

أولا – المنهج التاريخي :

المنهج التاريخي ويسمى كذلك بـ ((المنهج التوثيقي)) ، وهو الطريق الذي يختاره الباحث في جمع المعلومات والبيانات من أجل توظيفها في دراسة المشكلة التي يختارها محلاً لدراسة مستنداً في ذلك على الحقائق العلمية الماضية ومعولاً على التفسير والتحليل . وهذا المنهج يعد بمثابة السبيل الذي يربط بين الماضي والحاضر ومما يمكن توقعه ، لذا يعتمد على الاستقصاء والتحري عن تجارب الإنسان القديمة ولا يقتصر هذا المنهج على الدراسات التاريخية في علم التاريخ وإنما يمكن الاستعانة بالعلوم الأخرى ، فالقاضي والمحامي يلجأ إلى دراسة السوابق القضائية للمتهم وماضيه الشخصي وما يمكن أن يؤثر ذلك على القضية محل الدراسة ، كذلك الطبيب فهو يلجأ إلى دراسة ومعرفة عوامل المرض لدى مريضه من أجل طرح أفضل سبل العلاج ، وهذا الأمر ينطبق على الباحث القانوني فهو يحتاج إلى الوقوف على التطور التاريخي لموضوع بحثه خصوصاً في المشكلات التي لها بعد تاريخي .

ولا يتصور البعض بأن هذا المنهج يعتمد على السرد والنقل فقط ، بل يستعمل الباحث أدوات الفحص والقياس ، ولا يخلو المنهج التاريخي من الأهمية لأن التاريخ مليء بالتجارب والمعالجات والبراهين والعبر وهي بمثابة أدوات تخدم الباحث بحيث تمكنه من الوصول إلى الأسباب الحقيقية للمشكلة موضوع البحث وكيف وصلت إلى واقعها الحالي ، ومثال ذلك الباحث في مجال (تاريخ العقاب) لابد أن يجد جذوراً تاريخية مثل فلسفات الرومان في العقاب ثم تاريخ القرون الوسطى وما أعقبها من تطور تمثل بـ (عصر التنوير) حيث دخل العقاب مرحلة جديدة تمثل بفكرة الردع والإصلاح وصولاً إلى أحدث المدارس العقابية الحديثة .

ثانيا - المنهج الاحصائي :

يدل هذا المنهج على التجميع الرقمي والكمي للمعلومات العلمية أو هو التعبير عن المشكلة محل الدراسة تعبيراً رقمياً أو استعمال الصيغ الأخرى كالأشكال البيانية والرسوم التوضيحية ، مثل قيام الباحث عند تناوله موضوع (جنوح الأحداث) أو (ازدياد نسبة الطلاق) باللجوء إلى إيراد الإحصائيات التي توضح وتعبر عن معدلات تلك الجرائم والأسباب الاجتماعية والقانونية لارتفاع معدلات الطلاق .

ويتم اللجوء إلى تلك الإحصائيات في الدراسات القانونية الميدانية التي تتصل بالجهة الإدارية أو الرسمية التي ترتبط بها الظاهرة أو المشكلة . وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا المنهج ومنها تعدد مصادر تلك الإحصائيات وتشعبها وتناقضها أحياناً ، إلا أن ذلك المنهج لا يزال يحتل مكان الصدارة من بين بقية المناهج العلمية الأخرى ، فمن مزاياه أنه يوضح الظاهرة

أو المشكلة بتعبيرات رقمية دقيقة وموضوعية بحيث يستطيع الباحث أن يحكم على المشكلة حكماً موضوعياً بعيداً عن التعبيرات اللغوية المجردة من أجل إيصال أفكاره الشخصية للغير عن طبيعة مشكلة البحث .

وتبدو أهمية تلك التعبيرات والإحصائيات الرقمية في أنه توضح واقعاً فعلياً للظاهرة محل الدراسة من الجوانب العددية والكمية ، فهو المنهج المفضل في الدراسات التي تجري على حالات معينة مثل : معدلات الجرائم في زمان ومكان معين ، فاعلية العقوبات ، معدلات الانحراف لدى الأحداث .

ثالثا – المنهج الوصفي :

يقوم المنهج الوصفي على وصف الظاهرة أو المشكلة وتصورها في ضوء الوضع الراهن وتحديد العلاقات بين تلك الظواهر والآراء الفقهية العامة بصددها ، بحيث يعطي الباحث صورة واضحة للواقع الحياتي والمؤشرات تجاهها وبناء توقعات مستقبلية لها ، ولا يفهم من ذلك أن يكون البحث الوصفي قائم على مجرد الوصف لما هو ظاهر للعيان ، بل يشمل ذلك المنهج الفحص والتقصي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية المختلفة ، وتكلق تسمية (المنهج غير التطبيقي) على هذا المنهج المقصود ، ويكون موضوعه تفسير ووصف ما هو حادث في الواقع الخارجي للمشكلة التي يتناولها الباحث ، بمعنى وصف مشكلة البحث مع تحليلها وبيان تطورها للوصول إلى اقتراح الحول المناسبة ، ومما تقدم يمكن أن يتصف هذا المنهج بما يلي :

١- تفسير الآراء والمفاهيم المختلفة ذات العلاقة بمشكلة البحث .

٢- إيجاد العلاقة بين تلك الآراء والمفاهيم .

٣- استخدام الطرق المنطقية لحل تلك المشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة .

٤- اقتراح أنسب الحلول للمشكلة .

ويتم اللجوء إلى المنهج الوصفي في البحوث القانونية ذات البعد النظري ، إذ يستخدم هذا المنهج بشكل جلي لطرح المشكلة ومعالجتها .

رابعا - المنهج المقارن :

يمكن تعريف هذا المنهج بأنه ((مقابلة الأحداث والآراء بعضها بالبعض الآخر للكشف عما بينها من علاقة سواء أكانت أوجه شبه أم أوجه اختلاف)).

إن أغلب الدراسات القانونية تتصف باستخدام المنهج المقارن في حل مشكلاتها وكذلك الدراسات الشرعية التي ترتبط بالجوانب القانونية للمشكلة ، ففي الدراسات القانونية يتم عقدج الموازنة بين عدد معين من التشريعات وعدد من الآراء القضائية والفقهية في ظل التشريعات التي يقارن على أساسها .

ومن الضروري مراعاة بعض القواعد عند استخدام المنهج المقارن في الدراسات القانونية منها مراعاة إجراء المقارنة بين عدد ثابت من التشريعات والنظريات أو الاتجاهات من بداية البحث إلى نهايته بعيداً عن الانتقاء في كل فصل أو مبحث في خطة دراسة المشكلة ، كذلك الاهتمام بأن لا تكون المقارنة بين عدد كبير من القوانين والنظريات لأن ذلك يسبب تشتت مواضيع المشكلة وإرباك الباحث .

ومن الضروري كذلك مراعاة أسلوب الدراسة المقارنة الأفقية وأسلوب الدراسة المقارنة الرأسية ، فالأول يراد به تناول كل جزئيات وعناصر المشكلة محل الدراسة في قانون مقارن واحد ، أما الثاني فهو فرد عناصر المشكلة بحيث يتناولها الباحث في كل قانون على حدة .

وبات من المهم أيضاً إيراد الدراسة المقارنة في سائر مواضيع المشكلة محل البحث ولا يجوز إيراد النص القانوني بأسلوب شاذ ضمن المشكلة يتعلق بتشريع آخر ، كذلك يجب ان تشمل الدراسة المقارنة للتشريع والفقه والقضاء .

وتساعد الدراسة المقارنة على تصور الحلول والمقترحات حول إصلاح وتعديل قانون قائم أو واقع اجتماعي مرير . ويستخدم هذا المنهج أيضاً في الدراسات القانونية التي يتم مقارنتها بالشريعة الإسلامية سواء بالنسبة لمذهب محدد أو لعدد منها .

خامسا – المنهج الاستنباطي :

ويطلق على هذا المنهج بـ (المنهج التحليلي) ، إذ ينطلق الباحث وفق هذا المنهج من الحقائق العامة وقواعدها إلى الخاص منها ، أي الانتقال من المعلومات الكلية وصولاً إلى استخلاص الحقائق الجزئية لذلك سمي هذا المنهج بأنه قائم على التحليل والاستنتاج ، بحيث يبدأ هذا المنهج من حيث ما ينتهي إليه المنهج الاستقرائي .

مثل استخدام هذا المنهج في الدراسات القانونية المتعلقة بالنصوص القانونية التقليدية للقانون المدني أو قانون العقوبات العراقي النافذ من خلال طرح تساؤل عن مدى كفاية نصوص قانون العقوبات التقليدية في استيعاب جرائم الكومبيوتر والانترنيت باعتبار تلك النصوص قواعد عامة وما يتم التوصل إليه بهذا الخصوص هو بمثابة القاعدة الخاصة المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة .

سادسا – المنهج الاستقرائي :

ويقصد به ((الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام)) على عكس المنهج الاستنباطي ، ويسمى هذا المنهج كذلك بـ (المنهج التأصيلي) أي أنه قائم على تأصيل المشكلة ومعرفة القاعدة الخاصة بها وجذورها القانونية ، فالباحث يقوم بملاحظة المشكلة أو الظواهر ثم وضع الفروض والتحقق من صدقها حتى يصبح الفرض قانوناً مع استخدام التجربة ، أي الوصول إلى قانون كلي يحكم الجزئيات ، ويمر هذا بمرحل عدة أهمها:

١- مرحلة فحص المشكلة .

٢- وصف الظاهرة وتفسيرها .

٣- إيجاد العلاقة بين العلة والمعلول .

٤- الوصول إلى قانون أو حقيقة تحكم المشكلة محل الدراسة .

مثل استقراء فكرة الرقابة على دستورية القوانين أو تأصيل أحكام القضاء الإداري في شأن الرقابة على أعمال الإدارة لبيان القاعدة العامة بشأنها .